

Privatization of The Oil Sector in
Iraq

Assist Lecturer : Wa'ail Qasim Rashid
University of Basrah - Center for Basrah Studies

Abstract

This research deals with the process of finding the best alternative that assists administration, investment and property capital business in the oil sector which has performance problems of several types: administrative, managing, technical and marketing. It has proved that the solution to the problems mentioned above lies in minimizing the control of the government in the fields of developmental and investment. In other words, the state has to play the role of a monitor and reformer using its relevant tools plainly on its way to arrive at the most needed change achieving balanced and fair interests for both the public and private sectors and at a very low cost. This can be done by adopting privacy plans to arrive at better results at the level of the local market which seems to be too limited financially.

خصخصة القطاع النفطي في العراق الدوافع والحاذير

م. م. وائل قاسم راشد
مركز دراسات البصرة / جامعة البصرة

المخلص :

يعالج موضوع البحث عملية إيجاد البديل الأفضل والمساند لعملية الإدارة والاستثمار والملكية في القطاع النفطي بسبب ضعف أدائه وتعاضم مشاكله الإدارية والتنظيمية والفنية والإنتاجية والتسويقية. ويعتقد الباحث بان الحل هو في تقليص دور الدولة جزئياً في السيطرة على الجانب التنموي الاسثماري وتحويله الى دور تصحيحي ومراقب على أن تعتمد مبدأ الشفافية والوضوح في استخدام أدوات في الإدارة والملكية على المستوى الكلي أو الجزئي (القطاعي) بشرط أن يتحقق الانسجام والتوازن في تعظيم الأرباح والمنافع العامة لكل من الدولة والمستثمر الخاص والعاملين وبأول ما يمكن من التكاليف الاجتماعية. وقد توصل البحث الى نتائج عديدة أكدت على تدهور البنية التحتية النفطية وتدني مستوى الأداء الإنتاجي والصناعي، كما أكدت على إمكانية الاستفادة من منافع الخصخصة مع إعطاء الأولوية للمستثمر المحلي إن وجد وفق شروط ومعايير الإنتاج الكمية والنوعية والبيئية المطلوبة مع ضرورة تجاوز إتباع أسلوب الاكتتاب العام والخاص في الوقت الحاضر في الصناعة النفطية التحويلية بسبب ضيق السوق المالية المحلية.

المقدمة :

أكد الدستور العراقي الجديد (بعد عام ٢٠٠٣) في مجموعة من مواده على ضرورة التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص وتنمية وحماية ملكيته مما يفتح الأبواب نحو ضرورة اختيار الوسائل المناسبة المتعددة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتي من أهمها عملية الخصخصة التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين والمختصين للتعرف على آثارها الإصلاحية والهيكلية على المستوى الكلي والجزئي للنشاط الاقتصادي والصناعي بصفة خاصة .

ونظرا لتعاظم مساهمة القطاع النفطي في تمويل ميزانية الدولة العراقية فضلا عن أهمية سلعة النفط كسلعة إستراتيجية دولية ومصدر رئيس للطاقة في العالم لذلك لا بد من وقفة ونظرة فاحصة لإيجاد بديل أفضل في عملية الإدارة والاستثمار في هذا القطاع الذي يعاني من ضعف في أدائه بسبب تراكم مشاكله الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية والتنظيمية منذ عام ١٩٨٠ ولا زالت مستمرة ، وعلى هذا الأساس نفترض ان عملية الاستثمار النفطي بالخصخصة وبإحدى صيغها المناسبة سيرفع من مستوى أداء القطاع النفطي، ولأجل التحقق من هذه الفرضية ينبغي التعرف على الآثار المتوقعة والمصاحبة للخصخصة بصفة عامة وعلى القطاع النفطي بشكل خاص بعد فحص مواضع الخلل والضعف في الأداء الصناعي النفطي وتشخيص المشاكل التي يعاني منها ومن ثم العمل على معالجتها ضمن سياسة اقتصادية شاملة تعتمد مبدأ الشفافية والوضوح في استخدام أدوات التحول في الإدارة والملكية جزئيا او كليا مع ضمان حقوق المستثمر والمجتمع والعاملين وهذا ما يدعونا ايضا الى التقصي والتحقق من شكل الخصخصة المناسبة لتطوير اداء جميع مفاصل الصناعة النفطية بشكل عام و الصناعة الاستخراجية بشكل خاص لأهميتها التنموية والتمويلية الكبيرة وذلك من خلال استعراض المنافع والمكاسب المتوقعة والمصاحبة لها ومقارنتها مع المحاذير والتضحيات او التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتوقعة منها وسبل معالجتها .

وقد اعتمد التحليل والمعالجة في البحث على المفاهيم العامة للنظرية الاقتصادية والصناعية المعتمدة في المراجع و المصادر المكتبية و الالكترونية وعلى البيانات والنشرات المختلفة الخاصة بالقطاع النفطي العراقي .

المبحث الأول : المفهوم والآثار المصاحبة او المتوقع مصاحبتها لعملية الخصخصة

يرتكز مفهوم الخصخصة على تقليص دور الدولة التنموي و تحويله الى دور تصحيحي والعمل على خلق نشاط اقتصادي واستثماري منافس للدولة ، وذلك من خلال تحويل الملكية او الإدارة من القطاع العام الى القطاع الخاص سواء كان هذا التحول جزئيا او كليا ، او باستخدام نفس الأساليب الإدارية والأهداف والمعايير الخاصة بالقطاع الخاص لتطوير اداء القطاع الحكومي وبنفس ادارته (١) . ولا يتوال الرغبة في تطبيق الخصخصة عملية مثيرة للجدل حيث يعتبرها البعض ركيزة اساسية من ركائز برامج الاصلاح واعادة الهيكلة في حين ترى وجهة النظر الاخرى بانها تسبب تضحيات وتكاليف اقتصادية واجتماعية لا ترغب العديد من فئات المجتمع تحملها والتي من اهمها مشاكل التضخم والبطالة . وهذا الاختلاف في الرأي أدى الى تقسيم الرغبة في تطبيقها الى فريقين احدهما مؤيد لها والاخر معارض . فالمؤيدون يعتقدون ان لهذه العملية منافع ومكاسب عديدة عند تطبيقها سواء على المستوى الكلي (المتغيرات الاقتصادية الكلية) او على المستوى الجزئي (المتغيرات الجزئية) في الوحدات الإنتاجية والخدمية ، وهؤلاء يؤكدون بان الخصخصة هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها ومن خلال هذه الوسيلة يتحقق الكثير من المكاسب الاقتصادية وبالتالي فهم يبررونها للأسباب التالية (٢) :

أولاً : المؤيدون

١ - انها تحقق الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد بكافة أشكالها والمحافظة عليها من الهدر والضياعات ، فالمستثمر الخاص يسعى دوما لتقليل تكاليفه من اجل تعظيم ربحيته التجارية اعتمادا على الكفاءة التي تولد القدرة على تحقيق المنافسة بالجودة والسعر بحيث يتساوى الايراد الحدي للوحدة المباعة مع كلفتها الحدية لان عدم المساواة يسبب الخسارة او الاحتكار وهو الشائع في اغلب

المؤسسات الحكومية وكلاهما يضعف من الكفاءة والمنافسة الضروري تني لتحقيق التوزيع العادل للموارد بين العام والخاص وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلي (القومي) .

٢ تفسح المجال للدولة للتركيز على وظائفها وادوارها الاساسية والمختصة بها فقط مثل ادارة المؤسسات الامنية والدفاعية والقضائية ومشاريع البنية التحتية والاستراتيجية والاستثمار البشري والتكنولوجي ورسم السياسات الاقتصادية الكلية التنموية الاستراتيجية اما غير ذلك ويمكن للدولة ان تأخذ دور المنظم المستقل للمشاريع بدلا من دور المنظم والمنفذ الذاتي الذي سيمنعها عن السماح بالتركيز على الإدارة والتخطيط في المجالات المذكورة سابقا . و الخصخصة أيضاً تساهم في دعم موازنة الدولة حيث انها ستولد إيرادات ضريبية جديدة من المؤسسات المخصصة بعد ان كانت مجمدة فيها وستخلص الدولة من كل تخصيصات الدعم والاعانات والتمويل والاقرض التي كانت قبل التخصيص وبالتالي فان زيادة الإيراد وتخفيض الإنفاق كلاهما سيدعم الموازنة ويخفض من العجز فيها ان وجد .

٣ يمكنها تحسين ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال معالجة جزء من المديونية المسببة للخلل عن طريق زيادة المساهمة النسبية للمشاريع المحولة الى القطاع الخاص في الدخل القومي وفي إحلال الواردات او زيادة الصادرات كمرحلة متقدمة ، او من خلال تحويل بعض الديون مع خدمتها الى أصول مالية مساهمة لشركات حكومية خاسرة معروضة للبيع او معروضة للخصخصة لاسباب مالية او فنية او ادارية وبالتالي سيمنع ذلك من خروج رؤوس الاموال المحلية بل يمكن ان يكون عامل جذب لرؤوس الاموال والمدخرات الاجنبية والمحلية بال ذات لتمويل المشاريع المحلية بدلا من البحث عن مجالات استثمارها في الخارج(٣).

٤ ان تزايد درجة الاعتماد على التبادل التجاري والاقتصادي بشكل عام بين بلدان العالم يجعل من الصعوبة الحصول على مشاريع صناعية استراتيجية متطورة تكنولوجيا خالصة (١٠٠%) محليا سواء في إدارتها وملكيته ، خاصة وان عملية الحصول على التكنولوجيا الحديثة سيجبر الدولة على التعامل مع المستثمرين

والشركات الاجنبية والدخول بوصفها شريكاً في الإدارة والملكية جزئياً او كلياً وبحماية قانون حماية حقوق الملكية الفردية(٤) .

٥ يشكل توسيع قاعدة القطاع الخاص من خلال الخصخصة عاملاً اساسياً في زيادة فاعلية السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي في حالة أصابته بمشاكل اقتصادية حيث ستشجع المشاريع المخصصة على جذب المزيد من المدخرات المكتنزة والسيولة الفائضة وتوجيهها نحو المشاريع المنتجة بشكل مباشر او من خلال الأسواق المالية وبالتالي فلي تأثير أدوات السياستين المالية والنقدية (من ضرائب وإنفاق حكومي ومعروض نقدي وأسعار فائدة على القروض) في معالجة التضخم والركود كبير على النشاط الخاص والمختلط وضعيف نسبياً على المؤسسات الحكومية (٥).

٦ يمكنها ان تساهم في توفي فرص العمل والحد من البطالة والحد من البطالة الإجبارية فضلاً عن قدرتها في القضاء على البطالة المقنعة والترهل الوظيفي المتزايد في مؤسسات الدولة من خلال العمل على اعادة هيكلة القوى العاملة وتوزيعهم بشكل كفوء وتسريح الفائض عند الحاجة لذلك بشرط توفير الضمان التقاعدي او مكافآت مجزية لهم لحين الحصول على فرصة عمل جديدة او تمنحهم الدولة قروض ميسرة لاقامة مشاريع صغيرة منتجة . ويمكن الاعتماد على التخصيصات السابقة للرواتب الحكومية قبل الخصخصة في دعم برامج شبكات الامان والضمان الاجتماعي مما يزيد من الدعم الشعبي لها ولعملية الاصلاحات الاقتصادية(٦) .

٧ تساعد الخصخصة لو احسن تطبيقها بتخفيض أسعار السلع والخدمات حيث ان استخدام أجيال من التكنولوجيا الحديثة المناسبة مع خلق جو من المنافسة بين القطاع العام والخاص او بين كل واحد منهما سيُسهم في التخلص من الاحتكار وبالتالي تخفض أسعار السلع والخدمات لان كل من التكنولوجيا الكفاءة والجو التنافسي يحثن على زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية ومن ثم تخفيض التكاليف كما ذكرناها سابقاً . وتؤكد نتائج تطبيق الخصخصة لـ (٧٩) شركة في (٢١) دولة للمدة

(١٩٨٠-١٩٩٢) على تزايد مؤشرات الربحية والكفاءة الإنتاجية والاستخدام والاستثمار فيها (٧).

٨ تساهم في توسيع قاعدة الملكية لأكبر عدد ممكن من الافراد مما يحقق منفعة اجتماعية واقتصادية عامة تحد من الطبقيّة وسلبياتها على المجتمع حيث تساعّد أسلوب الخصخصة بالمشاركة والاكنتاب العام والخاص على توسيع وتطوير السوق المالية وزيادة معدل دوران الاسهم فيه باسهم الشركات المخصصة والتي تعتمد على المدخرات الخاصة المحلية او الأجنبية و يمكن ان ينعكس ذلك بالدعم المباشر او غير المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك الاساس للاداء الاقتصادي وتوفير فرص العمل (٨) .

٩ هناك من يفضل الاستثمار في المشاريع المخصصة على المشاريع الجديدة الخاصة على اعتبار ان عنصر المخاطرة في الخصخصة اقل من عملية الاستثمار الخاص الجديدة الذي قد ينطوي على احتمالات مواجهة الصعوبات في التعامل مع نقابات العمال ومؤسسات المجتمع المدني الم هنية او مع موظفي الحكومات او المعارضين للإصلاحات لمنافع شخصية او منافع ضيقة فضلا عن التخوف من نزع ملكية الأراضي او الحصول على التصاريح والإجازات بسبب الفساد والبيروقراطية ، بل يرى البعض ان المستثمر الاجنبي يفضل الدخول في مشاريع الخصخصة في الدول النامية اكثر من المتقدمة لانه يتوقع الحصول على عوائد اكبر في اسواق الدول النامية عنها في الاسواق المكتملة النمو والناضجة في المتقدمة (٩).

١٠ يرى البعض ان حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها اي نشاط اقتصادي والسائدة حاليا في العالم تعتبر من المبررات الاساسية للدعوة الى ا لخصخصة باعتبارها احدى وسائل تنشيط معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل والتراكم الراسمالي حيث توفر الحافز الكبير لدخول رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار بالشركات المخصصة وهذا سيعدل كثيرا من الخلل في المتغيرات الاقتصادية الكلية (١٠) .

١١- ان انحسار القطاع العام بسبب الخصخصة سيقلل من حجم واثار القرارات السياسية في ادارة النشاط الاقتصادي وخاصة تلك المبنية على أسس غير علمية واقتصادية وذات مضمون سياسي أكثر منه اقتصادي رغبة بالظهور بمظهر الدولة الحنونة الراحية لشعبها دون الحث على أي التزامات من المقابل ، مما يوقع الدولة بكثير من المشاكل الاقتصادية ومنها البطالة المقنعة والترهل الوظيفي ، حيث ان انتشار البطالة المقنعة والترهل الوظيفي قد أثقل كاهل ميزانية الدولة لأنها تمثل إحدى صور الإنفاق الجاري دون مردود يناسبه وقد قدرت بحوالي (١٥-٢٠)% من عدد السكان ك أقل التقديرات في العراق في حين لا يشكل الموظفون الحكوميون في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة سوى ١% من عدد السكان البالغ (٢٩٠) مليون نسمة (١١)

١٢- ان فاعلية الرقابة في القطاع الخاص او المخصص سيمارسها المالكون مع الموظفين وليس الموظفون لوحدهم كما في المؤسسات الحكومية وستولد هذه الرقابة الحرص الشديد منهم على مواردهم من الهدر او التلف او الضياعات وتمنع من تفشي الفساد المالي و الإداري (١٢) .

ان الهدف من الخصخصة يتجاوز الرغبة في توسيع قاعدة القطاع الخاص بوصفها وسيلة لتجاوز الفشل والتردي او التارجح في مستوى اداء مؤسسات القطاع العام لعدة عوامل منها المركزية الشديدة في القرارات والتي غالبا ما تحقق منافعاً لفئات معينة ، سوء تخصيص الموارد الحكومية بين الانفاق الجاري والاستثماري ، والمعاملة التفضيلية للمؤسسات الحكومية من خلال أساليب الدعم والإعانات المباشرة وغير المباشرة وحمايتها من الافلاس بالرغم من ضعف أدائها حيث يعمل اغلبها بشكل احتكاري او شبه احتكاري مما يهبط دوافع التطوير والابتكار وحافز الربحية ، فالربحية عندها مجرد رفع الاسعار بغض النظر عن مستوى الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية او القيام بتخفيض التكاليف وتحسين الإنتاج فضلا عن انتشار الفساد المالي والإداري بكل اشكاله والهدر في الموارد والنظرة القاصرة الى الملكية العامة باعتبارها ملكية مشاعة ومجهولة المالك الذي سبب ضعف الاهتمام بها

والمحافظة عليها والعمل على ديمومتها ، وتلعب البيروقراطية والروتين المقيد والتعقيدات الإدارية والاعتماد في بناء القرارات على المستويات الإدارية العلوية فقط دوراً ضاعفاً في القدرة على التعامل مع متغيرات السوق بالسرعة المطلوبة . وما يدعم رأي المؤيدي للخصخصة بتأييد بعض الدراسات بان اي زيادة في قاعدة ونمو القطاع الخاص سوف تزيد من نمو الدخل القومي والفردى ويخفض الفقر بشرط توفر بيئة استثمار مربحة وطويلة الامد مع توفر الاستقرار والمصدقية الحكومية وهو ما حصل فعلاً لبعض الدول النامية للمدة (١٩٨١-١٩٩٩) (١٣) .

ثانياً : المعارضون

وهم أصحاب الرأي الذي يتوقع حدوث مشاكل تصاحب او يتوقع مصاحبته عند الخصخصة والتي يمكن إجمالها بما يلي:

١ - احتمالية ظهور احتكارات وقوى اقتصادية استغلالية خاصة ناتجة عن تعاون فاسد بين الملاك الجدد وموظفي الدولة تمنع تفعيل آليات السوق وشيوع المنافسة والتي من شأنها ان تقلل سلطتهم ونفوذهم في السوق وبالتالي سيذهب القسم الأكبر من الدخل القومي الى فئة معينة من اصحاب رؤوس الاموال مما يزيد الطبقة الاجتماعية ويعمق سوء توزيع الدخل ومن ثم زيادة الفقر . وقد يتجاوز هذا الفساد الموظفين الحكوميين فيحصل تواطؤ بين الطبقة السياسية واصحاب القرار مع المستثمرين فتباع اصول القطاع العام باقل من قيمتها او من خلال عدم الزام المستثمر بشروط البيع وما بعد البيع عند النكول او عن طريق الإيهام بوجود مشاريع خاسرة يجب تصفيتها وبيعها كاملة . وعليه يجب التنبيه لازالة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتركز الملكية (١٤) .

٢ - قد تعارض الآثار الناجمة عن الخصخصة اهداف التنمية المستدامة وتسبب اضراراً بيئية كبيرة وخاصة في الدول النامية التي تتميز بالضعف في الوعي البيئي وفي تطبيق الاساليب والتشريعات اللازمة للحد من التلوث البيئي فالمستثمر الخاص هدفه الاول من مشاريعه تحقيق الربحية التجارية فقط بغض النظر عن التكلفة البيئية

والاجتماعية الناتجة عنها وحقوق الاجيال القادمة والامر يكون اكثر حدة في حالة الثروات الناضبة ومنها الثروة النفطية (١٥) .

٣ تساهم الخصخصة في ترسيخ تبعية الدول النامية بالمتقدمة وخاصة عند فتح المجال لدخول الاستثمارات الاجنبية في اسواقها ومشاريعها وبالتالي فان اي ازمان او مشاكل في الأسواق العالمية سينعكس عليها وهو ما حصل فعلا في الازمة المالية لدول النمر الآسيوية (١٦).

ويؤيد الباحث من يعتقد بلن أكثر المخاوف المتوقعة من الخصخصة تنحصر في احتمالية وقوع مشكلتين رئيسيتين او تزايد حدتهما هما البطالة الإجبارية والتضخم (ارتفاع الاسعار) ، فانتشار البطالة المقنعة والترهل الوظيفي يدفع المستثمرين في الشركات المخصصة للتخلص من كثير من العمال الفائضين وخاصة غير المهرة وذلك للتخلص من أعباء تكاليفهم الفائضة كي يعظم أرباحه كما ان الخصخصة تفقد بعض العاملين الحكوميين لمزاياهم الوظيفية المادية والمعنوية التي كانوا يتمتعون بها سابقا لأنها سترتبط بمستوى إنتاجيتهم وكفاءتهم ، وقد أشارت بعض التجارب في دول امريكا اللاتينية ومصر الى حصول زيادة في نسب العاطلين بسبب ذلك. من جانب اخر يتوقع ارتفاع التكاليف الإنتاجية في المؤسسات المخصصة في الأمد القصير وبالتالي توقع ارتفاع الاسعار والخدمات ويتعزز ذلك اذا كانت هذه المنشآت او المؤسسات ذات طابع احتكاري او شبه احتكاري وسيؤثر ذلك على المستوى المعاشي للمستهلك ومستوى رفاهيته .

ويمكن حصر الفئات المعارضة للخصخصة بثلاث فئات رئيسية وهم (١٧) :

- ١ العمال ونقاباتهم : فهم يتوقعون زوال المزايا والمنافع التي سيحصلون عليها او احتمال تسريحهم من العمل او زيادة ساعات العمل الطويلة على الباقيين منهم .
- ٢ المدراء والمسؤولين والمنفعيين من الشركات ومؤسسات الدولة : حيث سيتوقعون ضياع سلطاتهم ومنافعهم والمزايا التي كانوا يحصلون عليها باستحقاق او بغير

استحقاق، فضلا عن ان توقف الدعم والمعونات والقروض الحكومية لهم سيكشف عن مستوى أدائهم الحقيقي والمركز المالي الحقيقي للشركة .

٣ المجموعات السياسية ذات التوجهات القومية والشعبية : حيث تشتد مقاومتهم للخصخصة خوفا على السيادة الوطنية وعلى الاستقلال الوطني وعلى الارث والتقاليد او على الاستغلال المجحف لثروات البلد وخروج عوائدها الى دول المستثمرين بدلا من ضخها الى الداخل .

وبالإضافة الى ما ذكر سابقا فقد دلت الكثير من الإحصائيات والدراسات الأخرى التي أجريت على كثير من الدول النامية على ترجيح الآراء المؤيدة للخصخصة على المعارضة لها لكونها حققت نموا وخلقت فرص عمل كثيرة لكن هذه المنافع المذكورة ستبقى معطلة ومجمدة ولا تحقق فاعليتها إذا ما غابت عن ها السياسات والبرامج الحكومية الجادة والواضحة والشفافة والكفوءة التي تعمل على تحقيقها وتوفير الشروط والمتطلبات اللازمة لد يمومتها من خلال حزمة من الإصلاحات والتحويلات الإدارية والاقتصادية والقانونية والمالية والضريبية والمصرفية والتمويلية وتوفير المناخ التنافسي والحرية الاقتصادية مع ضرورة اختيار الاسلوب المناسب من اساليب الخصخصة المعروفة كالمشاركة والاكنتاب العام، البيع المباشر للاموال ، الخصخصة للإدارة والتركيز قدر المستطاع على أساليب الخصخصة التي توسع قاعدة الملكية خاصة مع صغار المستثمرين على ان تكون جميع عمليات الخصخصة واضحة وعملية وشفافة وقبل ذلك كله ينبغي تعميق الوعي السياسي والاقتصادي والشعبي لها والفهم الصحيح لاهدافها واثارها ، ولأجل جني ثمار الخصخصة علينا العمل باتجاهين الاول على المستوى الكلي وهو تهيئة المناخ الاقتصادي العام الشامل ، والثاني جزئي يهتم بتهيئة المنشآت والوحدات الإنتاجية او الخدمية والتعرف على المركز المالي الحقيقي لها وظروفها التشغيلية والقانونية ثم تقويم أصولها وبعدها يتم اختيار إحدى أساليب الخصخصة الملائمة لها حسب نوعها وحجمها وسوقها .

المبحث الثاني : المخاطر والمنافع المتوقع مصاحبته للخصخصة في الاستثمار النفطي

اولا : مدخل للتطور التاريخي لاشكال الاستثمار النفطي في العراق

اخذ الاستثمار النفطي في العراق اشكالا عديدة عبر تاريخه ولم يتقوّل بشكل واحد فقط فقد بدا الاستثمار في العراق مطلع القرن العشرين ايام الحكم العثماني بصيغة الامتياز الذي اعطى لشركة النفط التركية المحدودة المساهمة والتي وزعت اسهمها على الالمان والانكليز وعائلة كولبنكيان واحتفظت بـ ٥% م ن الاسهم التركية . وفي عام ١٩٢٨ تاسست شركة باسم شركة نفط العراق المحدودة وعقدت اتفاقيات الامتياز التقليدية في الأعوام ١٩٢٥ او ١٩٣٢ و١٩٣٨ والتي من أهم سماتها طول المدة في الاستثمار والتي تصل الى (٧٥) سنة ،التنازل عن حق السيادة لكافة العمليات ذات العلاقة بالصناعة النفطية مع ضعف العائدات للوطن الأم ثم تغيير شكل الاستثمار نحو المشاركة او المناصفة في الأرباح عام ١٩٥٢ بين شركات نفط (العراق والموصل والبصرة) مع الحكومة العراقية وبالرغم من ذلك فان حصة الحكومة لم تكن تتجاوز ربع الإنتاج السنوي . وفي عام ١٩٦٨ استطاعت شركة النفط الوطنية التي أنشأت عام ١٩٦٤ ان تبرم أول عقد مقابله مع مجموعات شركة (ايراب) الفرنسية واستمر هذا الوضع حتى الأعوام ١٩٧٢-١٩٧٥ حيث تم تأمين النفط العراقي والذي أنهى جميع صيغ الامتياز التقليدية لكافة الشركات الأجنبية في العراق^(١٨) . اما خلال المدة (١٩٧٦-١٩٩٧) فقد انبثقت مجموعة شركات نفط الجنوب والشمال والوسط وغيرها والتي اقتصرت علاقتها بالشركات الأجنبية على عقود الخدمة واستمرت على ذلك حتى بداية الحصار الاقتصادي ١٩٩٠ حيث تم ابرام عقود مشاركة بالإنتاج مع شركات روسية وصينية فضلا عن توقيع عقود استكشافية وخدمية مع ه ذه الشركات وغيرها بهدف فك الحصار والتخلص من آثاره إلا انه لم يتم تنفيذ أي من هذه العقود^(١٩) . واستمر الأمر على ذلك الى ان حصل التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ حيث لجأت وزارة النفط مرة اخرى الى الشركات الاجنبية للنهوض بواقع الصناعة النفطية المتردي حيث قامت بتوقيع ما يقارب (٥٠) مذكرة تفاهم مع شركات اجنبية مختلفة لدعم الاسناد الفني لعملية استخراج النفط واعلنت جولات التراخيص للاستثمار النفطي لمعالجة مشاكل الصناعة الاستخراجية

في حقول الشمال والجنوب وكذلك في الغاز واقترحت الاستثمار بالمشاركة لبعض الحقول وعقود خدمة للأخرى ولا زال التفاوض والجدل قائم بين القبول والرفض (٢٠) .

ثانياً : المبررات والدوافع لخصخصة القطاع النفطي :

لقد تنوعت الدوافع والأسباب التي تدعو الى الخصخصة منطلقاً من امكانية الحصول على المنافع والمكاسب الاقتصادية التي ستصاحبها باعتبارها وسيطة اقتصادية إصلاحية لها وليست غاية بحد ذاتها . ويمكن إجمال هذه المبررات بما يلي :

- ١ -تردي مستوى الأداء الصناعي ومؤشرات الإنتاج والإنتاجية والكفاءة الإنتاجية منذ العام ١٩٨٠ ولأسباب باتت معروفة للجميع فضلاً عن المختصين وهي :
أ - التدمير والاضرار الكبيرة التي لحقت بجميع مفاصل الصناعة النفطية الاستخراجية والتحويلية والتوزيعية وفي جميع مؤسساتها واصولها سواء كليا او جزئياً بدأ بالحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ ثم الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠ واخيرا حرب عام ٢٠٠٣ حيث ساهمت هذه العوامل والحروب بصورة مباشرة او غير مباشرة (سلب ونهب وتدمير) في ذلك التردّي والتدهور .
- ب -مشاكل فنية وإدارية تتعلق بلوتفاع نسب الاندثارات في الأصول ، ونقص كبير في المعدات والالات والمستلزمات السلعية وقطع الغيار وبعدد المشاريع الاستثمارية بسبب ضعف التخصيصات المطلوبة وعدم مواكبة واستيعاب التكنولوجيا و الإدارة الحديثة حيث تستخدم أساليب إنتاجية وإدارية قديمة . ومن المشاكل الأخرى سوء التنظيم والإدارة وانتشار البيروقراطية المقيتة والفساد المالي و الإداري والهدر بالموارد بكافة اشكالها ،يضاف الى ذلك ضعف الصيانة العلمية المبرمجة وانقطاع امدادات الطاقة الكهربائية وتنامي الترهل الوظيفي والبطالة المقنعة مع ضعف الانضباط والتسيب الوظيفي .

ج- غياب او ضعف فاعلية المؤسسات الرقابية لأسباب تتعلق بضعف فاعلية كوادرها وكفاءتها بالعمل الرقابي لأسباب تتعلق بالخوف أو الفساد أو المهارة .
د- الضغط الانتاجي الكبير الذي يتجاوز الطاقات الفعلية الإنتاجية للآلات والمعدات من اجل ديمومة الإنتاج لأسباب سياسية او حزبية مما ادى الى ايقاف الكثير من الوحدات الإنتاجية والتي استخدمت فيما بعد بوصفها أدوات احتياطية لسد حاجة الوحدات الأخرى (٢١) .

وبالإمكان تفصيل نتائج هذه الاسباب التي أدت الى تدهور واقع كل مفصل او فرع من فروع الصناعة النفطية كما يلي :

١) الصناعة الاستخراجية النفطية :

حيث أدت الأسباب الآتية الذكر الى إلغاء الكثير من المشاريع التطويرية للحقول النفطية وخاصة الحقول الجنوبية التي تمثل (٧٥%) الى (٨٠%) من اجمالي الإنتاج النفطي ، ويؤكد الحقائق بان من بين (٧٤) حقل مكتشف يوجد (١٥) حقل يعمل بنصف او اقل من نصف طاقته الإنتاجية ، وقد تدهورت فعاليات المسح الزلزالي والحفر والاستصلاح والابار المنتجة ومحطات العزل والكبس و ابار الحقن ومشاريع الحقن بالماء وتناقصت ابراج الحفر حتى وصلت الى (٤) أبراج فقط ، وبلغت أجهزة الحفر والاستصلاح (١٤) جهاز لغاية ٢٠٠٨ بعد ان كانت (٢٢) جهاز قبل ٢٠٠٣ ووصلت الى (٥٠) جهاز في فترة السبعينات وهي الفترة الوحيدة التي تطورت فيها الصناعة النفطية ومنها حقول الجنوب حيث ارتفع الإنتاج النفطي من (١٠٥) م.ب/يوم عام ١٩٧٠ الى (٣٠٧) م.ب/يوم عام ١٩٧٩ (٢٢) .
وحاليا لا يوجد سوى (١٧) حقل مطور من اصل (٨٠) حقل مكتشف كما ان نوعية النفط المستخرج رديئة وغير مقبولة بسبب لزوجتها العالية نتيجة استخدام اساليب تقليدية قديمة اضررت بالحقول ومنها الحفر بالماء العكر ومخلفات المصافي (٢٣) .
ويمكن مراجعة الجدول رقم (١) للتعرف على التذبذب في مستوى الإنتاج والتصدير للسنوات بعد ٢٠٠٣ (٢١) :

جدول رقم (١)

كمية الإنتاج والصادرات النفطية العراقية بعد ٢٠٠٣

(مليون ب / ي)

السنة	معدل الإنتاج م.ب/يوميا	معدل الصادرات م.ب/يوميا
٢٠٠٤	٢,٠	١,٨٤
٢٠٠٥	١,٩	١,٤٢
٢٠٠٦	١,٩٧	١,٥٠
٢٠٠٧	٢,٢٥	١,٨١
٢٠٠٨	٢,٧٠	٢,١٠
٢٠٠٩	٣,١٠	١,٤٧

المصدر: عمرو هشام ، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (٢)، السنة (٧)، بيت الحكمة-بغداد، ٢٠٠٨. ص ٨

وعند قراءة الجدول نلاحظ أنه وبعد مرور (٦) سنوات ليست هناك زيادة في الإنتاج النفطي أو نمو في الصادرات إلا بحدود (٦٠٠) ألف برميل يوميا لغاية العام ٢٠٠٨ أي بمعدل (١٠٠) ألف برميل سنويا فقط ثم سجل انخفاضا شديدا في العام ٢٠٠٩ مقارنة بالسنة السابقة وبعجز قدره (٦٠٠) ألف برميل يوميا وهو مؤشر واضح على التذبذب وعدم الاستقرار في الأداء الصناعي النفطي . كما يتضح أيضا وجود فجوة كبيرة بين التصدير و الإنتاج حيث أن معدلات الإنتاج تفوق معدلات التصدير مما يعطي دلالة على وجود مشاكل واختناقات في العملية التصديرية وتدل الإحصاءات بان كمية النفط الخام المستخدمة للداخل لأغراض التكرير الداخلي هي (١٥٠) ألف برميل / يوميا من اصل (٥٠٠) ألف برميل يوميا للعام ٢٠٠٤ و(١٤٠) ألف برميل / يوميا فقط من اصل (٥٠٠) ألف برميل يوميا للعام ٢٠٠٥

وهكذا في باقي الأعوام وبالتالي فان هذه الفروقات تؤكد على وجود خزين راكد لا يستخدم لأغراض الداخل ولا الخارج بسبب الاختناقات في الطاقة التصديرية والتكريرية .

٢) الصناعة التحويلية (التكريرية والبتروكيماوية) :

لقد أثرت الأسباب المذكورة سابقا على مستوى الأداء الكمي والنوعي للصناعات التحويلية وارتفاع مستوى التلويث فيها ، حيث أن أكثرها يعمل بنسبة (٥٠-٧٠%) فقط من الطاقة المتاحة لها وهو ما خلق فجوة في الطلب المحلي على المشتقات البترولية فاضطرت الدولة الى استيراد ما قيمته (٢٠٠-٥٠٠) مليون دولار شهريا^(٢٥)، وهذا مؤشر واضح على تدهور مستوى الأداء الصناعي والإنتاجي للصناعات التحويلية، وقد أكدت دراسات سابقة أجريت على صناعة التكرير وعلى الصناعة البتروكيمياوية على ذلك التدهور والتدهور^(٢٦)، وقد ازداد بعد عام ٢٠٠٣ حيث انخفض الإنتاج بما قيمته (١٣٥) مليون دولار عام ٢٠٠٥ بسبب انقطاع التيار الكهربائي في مصرفى البصرة وحده^(٢٧)، ولهذه التداخيات دور في زيادة الدعم الحكومي المشوه لأسعار المشتقات النفطية في الاستيراد لسد فجوة فائض الطلب الكلي الذي تزايدت معدلاته بعد ٢٠٠٣ نتيجة للنقص في الطاقة الكهربائية والتحسين المعيشي النسبي الذي أدى الى دخول كميات كبيرة من السيارات والمولدات والزيادة في الاستهلاك والإسراف . وقد بلغت نسبة الدعم المشوه لهيكل المشتقات النفطية (الذي لا يعكس التكلفة الحقيقية لها) حوالي ٢٤% من إجمالي الدعم الحكومي حيث وصل الى ما يقارب (٨) مليار دولار للعام ٢٠٠٥ من إجمالي النفقات التحويلية . وإذا ما قارنا أسعار بيع البنزين الممتاز بالدول النفطية نجد أن العراق قد سجل اقل الأسعار وهي (٣,٣) سنت /لتر ثم إيران (١٢,٥) سنت/لتر أما باقي الدول فتتراوح بين (٢٤-٢٩) سنت/لتر ، وسجلت تركيا أعلى الأرقام بـ (١٠١) سنت/لتر . لاشك أن هذا التدهور الهيكلي والإنتاجي بصناعة التكرير أدى الى اضطرار الحكومة الى هذا الدعم الذي اضر كثيرا

بالاقتصاد العراقي اذ سبب التهريب الى دول الجوار مستفيدي من الفوارق السعرية المذكورة وجعل الطبقة الغنية هي الأكثر استفادة من غيرها، والأهم من ذلك انه سبب عجز في الموازنة العامة وبالتالي انخفضت حصة النفقات الاستثمارية النفطية والعامة، كما انه منع القطاع الخاص من القيام بدوره كبديل ساند للقطاع العام في هذا المجال، فضلا عن أن استمرار هذا الدعم سيخرج الدولة أمام المنظمات المالية الدولية في إسقاط ديونها الخارجية لأنها تشترط إزالة الدعم الحكومي (٢٨).

٣) القطاع التوزيعي والتصدير :

لقد انخفضت الطاقة التصديرية الفعلية للأسباب المذكورة سابقا مقارنة بالطاقة التصميمية لها والتي تزيد على (٦) مليون برميل يوميا فقد أثرت تلك الأسباب على أداء موانئ التصدير ومحطات الضخ والتخزين وشبكة الأنابيب البرية والنقل البحري كما أغلق الخط السعودي والسوري والخط الاستراتيجي وتركز التصدير حاليا على موانئ البصرة فقط (٢٩). وهذه الشبكة من الأنابيب المندثرة التي تجاوز عمرها التشغيلي أكثر من (٣) أعوام مما سببت هدراً كبيراً في الأموال والجهد والوقت والأضرار البيئية الخطيرة أثناء إصلاحها وتزايدت ظاهرة التجاوزات عليها بهدف السرقة أو التخريب بعد عام ٢٠٠٣ حيث سجلت (٣٠٠) حالة تجاوز خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وقد قدرت قيمة المنتجات المسروقة والمفقودة بـ (١٧) مليون دولار عام ٢٠٠٥ و(٣٠) مليون دولار عام ٢٠٠٦. ويعاني اسطول النقل البحري من هذه الآثار ايضا حيث لحق به الدمار وتراكت عليه الرسوم حتى بيعت الناقلات النفطية الـ(٢٤) بالمزاد العلني لسداد الديون مما اضاع فرصة تصدير بطاقة (١,٥) مليون طن (٣٠).

ولم تؤثر الأسباب والواقع المتدهور للصناعة النفطية على راس المال والاصول الراسمالية والإنتاجية فقط وإنما ساهمت في هجرة الكثير من الكفاءات والخبرات العراقية منذ الثمانينات بسبب الضغوطات الأمنية والسياسية والاقتصادية والمعاشية فضلا عن محاربتهم وتهميشهم (خاصة بعد عام ٢٠٠٣) من قبل الإدارات الوسطى التي لا تقدم لهم الحوافز ولا التشجيع ولا الفرص العادلة لإيفادهم

لتطوير قابليتهم الفنية وتحديثها فالإيفادات الخارجية تعتمد على العلاقات والمحسوبة ويشوبها الفساد^(٣١) . وتتسم القوى العاملة في المؤسسات الصناعية بعد ٢٠٠٣ بضعف المسؤولية وضعف الانضباط والترهل الوظيفي الذي قدر بأكثر من (٥٠) ألف عامل من إجمالي الصناعة النفطية و(١٧) ألف عامل فقط في شركة نفط الجنوب^(٣٢) .

٢- تساهم الخصخصة في التخلص من جزء كبير من العبء الأمني و الإداري والمالي للدولة في إعادة تأهيل البنية التحتية والإنتاجية والتصديرية للقطاع النفطي والذي قدرت استثماراته الراسمالية المطلوبة بين (٣٠-٥٠) مليار دولار لتحقيق طاقة إنتاجية تصديرية قدرها (٦) مليون برميل / يوميا يضاف إليها الاستثمارات اللازمة للتعويض عن التراجع الطبيعي لإنتاج الآبار من الطاقة الكهربائية وه ذه التقديرات تتطابق مع تقديرات مكتب محاسبة الحكومة (الرقابة المالية)^(٣٣) . ويتفق الباحث مع مصداقية هذا الطرح للأسباب التالية :

أ- ميزانية الدولة ميزانية ريعية تعتمد بأكثر من ٩٥% على تم ويل عائدات النفط وهذه العائدات النفطية معرضة للتقلبات الشديدة لان السوق النفطية تتصف باللايقين وعدم التأكد حيث تشير التقارير بحصول تغيرات كبيرة للأسعار بين كل (٣-٥) سنوات ،فقد ازدادت الأسعار بنسبة ٣٠% للمدة ١٩٩٥-١٩٩٦ وانخفضت بنسبة ٣٦% للأعوام ١٩٩٧-١٩٩٨ ثم ازدادت الضعف للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٠^(٣٤) . ويمكن للخصخصة ان تساعد على تحول الدولة من صفة الدولة الريعية الى الدولة الإنتاجية لأنها ستجعل المؤسسات الحكومية تعمل وفق مؤشرات الكفاءة الإنتاجية والتنافسية لتضمن الربحية والاستمرارية.

ب- عدم قدرة ميزانية الدولة على تلبية التخصيصات الاستثمارية المطلوبة حتى بافتراض نظري بثبات حجم الميزانية للسنوات القادمة على (١٠٠) مليار دولار سنويا كحد أدنى لان (٢٠%) * منها فقط بوصفها نفقات استثمارية لجميع القطاعات الاقتصادية ، وبافتراض أن نصف هذه النسبة تقريبا ستذهب للقطاع النفطي فإننا نحتاج الى (٣-٥) سنوات قادمة لبناء البنية التحتية وعامل الوقت ه ذا

يشكل ضغطاً على اصحاب القرار بسبب العلاقة المباشرة لمنتجات القطاع النفطي بحياة المواطنين والقطاعات الأخرى . اما البدائل الأخرى لتمويل الميزانية كالضرائب والرسوم والإيجارات وغبيها فهي ضعيفة لا تشكل سوى نسبة قدرها (٥-١٠) % ، وحتى الاقتراض لتوفير راس المال المطلوب سيفضي الى مشكلة التقاسم بإيرادات النفط مع الدائنين الخارجيين اذا كان الاقتراض خارجياً أما إذا كان الاقتراض الداخلي فهو اصعب بسبب ضعف الوعي الادخاري والاستثمار بالسندات الحكومية فضلاً عن ضعف متوسط الدخل الفردي كما ان له تداعيات سياسية ومشاكل اقتصادية .

ج- تؤكد إحدى الدراسات بان الكلف او التخصيصات الاستثمارية اللازمة لتأهيل وتطوير مشاريع استخراج النفط الخام والصناعة التحويلية للنفط والتوزيعية (شبكة الأنابيب) تحتاج الى (٨,٤) مليار دولار او (٨,٥) مليار إذا أضيفت لها مشاريع الاستكشاف وسيوفر هذا المال عند استثماره القدرة على سد الطلب المحلي من المنتجات النفطية كما ونوعاً ويزيل التشوهات والدعم في أسعارها ويطور الكوادر وينقل التكنولوجيا الحديثة ويعيد بناء الهيكل التحتي للقطاع النفطي ويزيد الإنتاج الى (٦) مليون برميل / يومياً خلال (٥-٧) سنوات قادمة ، كما يزيد الطاقة الإنتاجية لمعامل التكرير بمقدار (١) مليون ب/يوم (٣٥) .

٣- المديونية الخارجية وعبئها الثقيل ع لى ميزانية الدولة نتيجة الحروب وتعويضاتها فرض على الدولة ضرورة التعامل مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ونادي باريس لشطب المديونية واعادة جدولتها بشرط التقيد بشروط الاصلاحات الاقتصادية واعادة الهيكلة الاقتصادية والتي من اهمها تطبيق الخصخصة وبالتالي اصبحت الخصخصة أمراً ضرورياً لا خياراً يمكن التنازل عنه.

٤ الخصائص والميزات التي تتصف بها الصناعة النفطية المتطورة والتي من اهمها ارتفاع نسبة الكثافة الرأسمالية والحاجة الى درجة عالية من التكنولوجيا الفنية الإنتاجية والمهارات العالية للأيدي العاملة وهي اكثر ميلاً نحو الاحتكار من

المنافسة مما يدعونا ذلك الى ضرورة التعامل مع الشركات الأجنبية الخاصة المحكرة لهذه التكنولوجيا النفطية الحديثة بصيغ استثمارية مختلفة سواء بصيغة المشاركة او المناصفة او عقود الخدمة او الإدارة وغيرها (٣٦) . وستساعد ه ذه العملية على اكتساب المهارات والتنظيم للكوادر المحلية واستيعابها وتوزعها بالشكل الأكف والأمثل على أسس علمية اقتصادية كما ان ذلك سيساهم في توفير كافة المعدات والالات وقطع الغيار ومن مناشئ عالمية مما ينعكس كل ذلك على الطاقات الإنتاجية والتصديرية فيزيديها لسد الطلب المحلي والعالمي من المشتقات البترولية والخام خاصة ان ذلك سيعالج المشكلة المزوجة في الصناعة النفطية وهي انخفاض حجم المعروض والإنتاج وتنامي حجم الطلب المحلي والعالمي .

٥ ستساهم في توفير جميع المكاسب والمنافع العامة للخصخصة التي سبق ذكرها في المبحث السابق كما انها ستشخص وتعالج جميع الامراض والمشاكل التي سبق ذكرها والتي تعاني منها اغلب المؤسسات الحكومية ،فالمؤسسات النفطية الوطنية التي لم تستطع إحداث إي نقلة نوعية حقيقية طوال المدة السابقة في الصناعة النفطية مما يجعلها بحاجة ماسة للدعم والإسناد الفني والمهني والمالي لمعالجة مشاكل الإنتاج والتوزيع والنقل والتصدير ورفع مستوى انتاجها وكفاءتها .

ثالثا : المحاذير المصاحبة او المتوقعة للخصخصة في القطاع النفطي :

هناك آراء كثيرة تتحدث عن وجود مخاطر ومحاذير مصاحبة او يتوقع مصاحبته للخصخصة وبخاصة الخصخصة الاجنبية للقطاع النفطي وهي كما يلي :

١ جميع المحاذير والمساوئ العامة لعملية الخصخصة والتي سبق ذكرها في المباحث السابقة من المشاكل المالية والتمويلية و الإدارية والفنية والإنتاجية والاقتصادية في القطاع العام ليست كافية للدعوة الى الخصخصة وستشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق الكفاءة والفاعلية في الاداء عند تشغيل هذه المشاريع بعد الخصخصة.

٢ يعتقد البعض بإمكانية تجاوز التخصيص في القطاع الاستخراجي والتصديرى مبررا ذلك بضرورة البقاء على الإنتاج الحالي او عدم تجاوز الإنتاج والتصدير لـ

(٣) مليون برميل يوميا للحفاظ على استقرار الاسعار نسبيا في السوق الدولية وهي ايضا تمثل مورداً كافيً لتمويل الموازنة وان هذا المستوى من الإنتاج لا يحتاج سوى (٤) مليار دولار يمكن توفيرها من ميزانية الدولة على وجبتين اي لسنتين متتاليتين ،تبقى مسألة الحاجة الى التكنولوجيا الحديثة فيمكن الاعتماد عليها فقط لعقود الخدمة للحقول المكتشفة (المطورة وغير المطورة) (٣٧) . من الواضح ان هذا الراي يؤمن بالتركيز على شكل واحد من الخصخصة فقط دون الاشكال الاخرى .

٣ لا زالت شروط ومتطلبات الخصخصة بكافة اشكالها (عدا عقود الخدمة) غير متوفرة وغير مهيأة بسبب سيطرة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي اما القطاع الخاص فهو لا يساهم الا بنسبة ضئيلة في GNP كما ان الادعاء بان الخصخصة تحقق الكفاءة الاقتصادية لا يمكن الاخذ به لان الخصخصة لا تحقق ذلك الا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكنها قد لا تصلح في مشاريع الصناعة الثقيلة ومنها النفطية لان معدل تكاليفها العالية قد تتجاوز حتى التكلفة الحدية للوحدة الواحدة المضافة (٣٨) .

والجدير بالذكر أن هذه المحاذير تزداد حدة إذا كان المستثمر أجنبياً بسبب وجود التحديات والمعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، من بينها عدم إقرار قانون النفط والغاز وتداخل وعدم وضوح الصلاحيات بين المركز والاقاليم في الاستثمار النفطي الذي أثار النزاع والجدل بينهم وهو ما يثير المخاوف لدى المستثمر مما أخل بالتزام شركات أجنبية وروسية بعقود الاستكشاف والخدمة الموقعه معها سابقا واستدعى إلغائها (٣٩) ، ومنها الخوف من الشروط والكلف العالية لهذه الشركات التي لا تتناسب مع القيمة الحقيقية للتكنولوجيا التي تقدمها والتي قد تكون لصالح الطبقة المستثمرة والموظفين الكبار والعمال المهرة المحدودي العدد على حساب باقي العمال الذين قد تتجاوز اجورهم (٥-٦%) من فائض العمليات نتيجة لرخص الأيدي العاملة المحلية . ومنهم من يرى احتمالية استخدام الإرباح المحتجزة لهذه الشركات للاستثمار في الاسواق المالية فتكون عرضة

للمخاطر نتيجة لمشاكل اقتصادية محلية (ركود ، تغيرات في اسعار الصرف ، اضطرابات امنية وسياسية وغيرها) او دولية (كارتفاع سعر الفائدة والمضاربات) . وقد تتاثر الحياة الاجتماعية والمعاشية المحلية سلبا بسبب آثار المحاكاة وتغيير أنماط الاستهلاك وتفضيلات المستهلكين من خلال الخدمات الثقافية والاعلامية والاختلاط بالمجتمع المحلي العامل (٤٠) .

٤ يركز البعض معارضته على الخصخصة في مكامن الاحتياطات المؤكدة وغير المؤكدة لأنها يمكن أن تستخدم كأداة اقتصادية لتحقيق اهداف سياسية ضاغطة محلية وخارجية كما أن البعض الآخر يرى أن التملك الخارجي للصناعة الإيس تخراجية تحقق أرباحاً تجارية لكنها قد لا تحقق منافعاً سياسية واجتماعية عامة (٤١) .

المبحث الثالث : أشكال الاستثمار المخصص المطلوب في الصناعة النفطية بعد ٢٠٠٣ أولاً : الأسس والضوابط المطلوبة في اختيار اسلوب الخصخصة الملائم لها :

بداية يجب التفكير بعدم امكانية تعميم عوائد الاستثمار المخصص ومنافعها المتوقعة التي ذكرت سابقا سواء العامة منها او الخاصة بالصناعة النفطية على جميع الدول وذلك لاختلاف طبيعة الاولويات والاهداف التنموية والاجتماعية ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي ومستوى توفير المتطلبات لانجاح النشاط الخاص ، بالتالي علينا التركيز قبل الشروع بالخصخصة على توفير الأسس والمتطلبات والبيئة المناسبة لها وتأسيس مجلس أعلى يضم فيه (الخبراء المختصون والأكاديميون ومستثمرون ومستشارون) يقوم بالإجراءات التالية :

- ١ اعطاء الاولوية في عملية تحويل الملكية او الإدارة جزئيا او كليا في فروع الصناعة التحويلية او الخدمية او التوزيعية الى القطاع الخاص المحلي التي تتوفر فيهم شروط ومعايير الكفاءة والاداء العالين وفي حالة تعذر ذلك يمكن اللجوء الى المستثمر الاجنبي ويفضل البدء بالمشاريع التي يكون فيها عنصر المخاطرة قليل .
- ٢ ترسيخ الوعي باهمية الخصخصة والاستثمار الأجنبي في المؤسسات النفطية على أساس أنها وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ذات ابعاد تنموية وضمن برنامج زمني معين وانه بالامكان تجاوزها مستقبلا في حالة استقرار وثبات مستوى

أدائها الفني والإداري واستمرارها بالعمل بمعايير اقتصادية وتجارية وتحقق الاستغلال الأمثل للموارد .

٣ التعرف على الظروف الفنية والمالية والإنتاجية لكافة المؤسسات النفطية وحجمها وحجم سوقها والتي تختلف من مشروع لآخر ومن قطاع لآخر وحسب نوعية المنشآت إنتاجية كانت أم خدمية ،استراتيجية او غير استراتيجية ،كثيفة العمل او راس المال ،اهميتها للصناعة والاقتصاد ككل ،و مستوى اعتمادها على الدعم والاعانات الحكومية من اجل اختيار اسلوب الخصخصة المناسب لها لان الشكل الواحد للخصخصة لا يصلح لجميع مفاصل وفروع الصناعة النفطية .فالفروع والمشاريع التي تحتاج الى تمويل وتخصيصات ضخمة للارتقاء بمستوى ادائها لا يصلح لها صيغة الخصخصة بالإدارة او الإيجار وهذه الصفة ايضا لات صلح للمشاريع ذات الكثافة الرأسمالية الأصولية العالية والتي تحتاج الى تكنولوجيا وادارة حديثة ومن الصعب اعادة تأهيلها اقتصاديا وإنتاجيا فالأصلح لها اختيار الشريك الاستراتيجي الاجنبي لها مع الدولة واعتماد الخصخصة بالمشاركة بالاصول والإدارة جزئيا او كليا وحسب المفاوضات مع الدولة والظروف التي ذكرت سابقا ويجب الحذر من الخصخصة بالاكنتاب الخاص بالعاملين المحليين لضعف امكانياتهم وعدم قدرتهم على تأهيلها ،فالخصخصة التي تعتمد تمليك او إدارة العاملين جزئيا او كليا من خلال عرضها للاكنتاب وبيع الأسهم تصلح للمشاريع الصغيرة المتدنية في مستوى كفاءتها او المعرضة للتصفية والبيع بهذا الشكل من الخصخصة يضمن رفع الكفاءة الإنتاجية لأنها سترتبط بمصلحة الإدارة والعاملين و يفضل عدم التوسع في بيع أسهمها لان حجم السوق المالية العراقية صغير حيث سيتأثر سعر الأسهم إذا زاد عرضه فتنخفض قيمته ، وإذا تعذر الأمر يمكن المشاركة مع القطاع التعاوني كالجمعيات والاتحادات المهنية التجارية ، أما الشركات الخاسرة ذات العبء المالي على الدولة والمعروضة للتصفية بسبب صعوبة تأهيلها فنيا وإداريا فيمكن دمجها اذا وجد لها نظير في القطاع الخاص بحيث يتم اعادة هيكلتها لتكون متكاملة وتحقق الجدوى الاقتصادية على ان تكون

حصة الإدارة والملكية الأعلى بيد القطاع الخاص وإذا تعذر ذلك فيفضل البيع المباشر لأصولها (٤٢) .

وقد أكدت تقارير الاسكوا للمدة ١٩٩١-٢٠٠٢ على ضرورة استخدام صيغ مختلفة للخصخصة حسب المعايير والمؤشرات التي ذكرناها وغيرها من المعايير وقد أعطت مثالا على ذلك بان مصر استحدثت (١٥%) من مشاريعها المخصصة مع شريك استراتيجي ، (٢٨%) اکتتب عام ، (١٨%) اکتتب خاص مع العاملين ، (١٧%) تصفية ودمج ، (١١%) بيع أصول كاملة و (١١%) تأجير .

٤ اعتماد بيوت الخبرة الفنية والمالية المتخصصة في تقييم الأصول وتحديد المركز المالي والفني للشركة ووضع المؤشرات المادية والبشرية والإدارية والتسويقية ومسارات التطور والتراجع خلال السنوات السابقة فالتنبؤ للسنوات اللاحقة مع اصدار حزمة من التشريعات والقوانين التي تنظم العملية فنيا واداريا واشرافا ورقابة من قبل الحكومة وبكل شفافية ووضوح . هذا من جانب ومن جانب اخر عليها القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي للنشاط الاقتصادي لمعرفة هل ان المكاسب والمنافع والوفورات التي ستتحقق من الخصخصة النفطية مساوية او اكبر او اقل من التضحيات او المخاطر التي ستنجم عنها والتي من اهمها مشكلتي البطالة والتضخم على ان تعتمد على معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والربحية والتجارية فضلا عن الضوابط التي تم وصفها بحيث يدرس كل مشروع او فرع على حدة (٤٣) . لقد أجمعت الكثير من الاراء على إمكانية الخصخصة في جميع مفاصل الصناعة النفطية ولكنها تباينت حول نوع الصيغة المناسبة للخصخصة لكل فرع من فروع الصناعة النفطية وفي اعطاء الاولوية للقطاع الخاص المحلي او الأجنبي ، وهناك رأي استثنى التوزيع بالانابيب وموائئ التصدير بالذات لاعتبارات واسباب امنية وسياسية تخص سيادة الدولة . وعلى هذا الاساس يمكن خصخصة الصناعة التحويلية (البتروكيماويات والتكرير) والاستخراجية (الحقول المطورة وغير المطورة) ومؤسسات الصناعة التوزيعية والتصديرية بكافة انواعها عدا التوزيع بالانابيب لاحتمال وقوع منازعات بين

اصحاب الإنتاج والمسؤولين عن عملية النقل والتوزيع لاسباب تنافسية بين الشركات ، كذلك لم يحصل خلاف في نفس هذا السياق على الفروع الخدمية والتسويقية للمشتقات النفطية ومراكز البيع وتعبئة الوقود^(٤٤).

ثانيا : التوجهات الاستثمارية في القطاع الاستخراجي بعد ٢٠٠٣ مع ال تق ويم لجولات التراخيص النفطية:

أكد الدستور العراقي الجديد بعد ٢٠٠٣ في مواده الدستورية (١٠٩) و (١٠٨) و (٢٦) على ضرورة تشجيع القطاع الخاص وتنميته وشمول الاستثمار فيه في جميع القطاعات دون استثناء بما فيها القطاعات الاستراتيجية فضلا عن تأكيدها على ضرورة التحول الى اقتصاد السوق وصيانة الملكية الفردية في النشاط الاقتصادي^(٤٥).

أن هذا الغطاء القانوني والدستوري مع الميزات الخاصة للاستثمار في النفط العراقي تعتبر من العوامل المهمة الداعمة للدولة في جذب الاستثمارات الاجنبية والتفاوض معها من موقع القوة للحد من سقف مطالبها وشروطها وتتمتع عملية الاستثمار النفطية العراقية بالميزات التفاضلية التالية التي تميزها عن البلدان النفطية الأخرى وهي^(٤٦) :

- ١ - تعدد المكامن النفطية في الحقل الواحد وهي غير عميقة وقريبة من السطح ومساحتها كبيرة جدا كما انها لا تحتوي على تراكيب جيولوجية معقدة .
- ٢ - انخفاض كلف الاستخراج وعنصر المخاطرة في عمليات الاستكشاف والاستخراج والتطوي مقارنة بالدول النفطية الأخرى حيث أن معدل كلف الإنتاج الاستثمارية للبرميل الواحد يوميا لا يتجاوز (٣٢٠٠) دولار في حين يصل في دول الخليج العربي بحدود (٥٠٠٠) دولار والدول خارج الخليج العربي يتجاوز (١٠) آلاف دولار ، ومن المعلوم أيضا بان تكلفة إنتاج النفط في الجنوب لا يتجاوز (٢) دولار للبرميل وان كل عملية استكشاف لـ (١٠) آبار ينتج عنها (٧) صالحة للتقيب .

٣ وجود شبكة كبيرة من الانابيب الناقلة للنفط التي تربط حقول الجنوب بالشمال ومتعددة المنافذ للتصدير مما يجعل عملية التسويق والتصدير سلسلة وانسيابية وبكلف معقولة لإصلاحها .

٤ يقدر الاحتياطي النفطي المؤكد بين (١١٢-١١٥) مليار برميل لنسبة (١٠%) فقط من الاراضي المستكشفة وهو ما يعادل (١٢%) من الاحتياطي العالمي ، اما الاحتياطي غير المؤكد فيقدر بـ (٣٠٠) مليار برميل وبالتالي فان مدة نفاذ او نضوب النفط العراقي بافتراض انتاج (٦) م. ب/يومياً تقدر بما يقارب (١٤٠) عام ، وفي رأي آخر (٢٥٠) عام بمعدل إنتاج (٣-٥) م. ب/ يومياً .

والجدير بالذكر ان اكثر من ٧٠% من الحقول المنتجة تقع في جنوب العراق خاصة في البصرة حيث تقدر احتياطاتها المؤكدة بـ (٤٢,٥) مليار برميل موزعة على مجموعة من الحقول أهمها (الحلفاية ، نهر عمران ، جنوب وغرب القرنة ، الطوبق، أرطوي) فضلا عن الرميلة الذي يحتوي وحده (٦٦٠) بئر ينتج ثلاثة انواع من النفط (خفيف، متوسط ، ثقيل) . وأكدت تقديرات أخرى بان احتياطيات حقول (القرنة والرميلة ومجنون) فقط تقدر بـ (٥٣) مليار برميل .

٥ للميزة الأساسية والمهمة للطرفين الدولة والمستثمر هي ان الاستثمارات النفطية ضعيفة الحساسية والتاثر بمحددات الاستثمار المؤثرة على باقي النشاطات الصناعية والاقتصادية لان ارباحها مضمونة ووفيرة وبالتالي فان ذلك يضمن تجاوزها لاي مشاكل مالية او فنية فضلا عن توفر الدعم السياسي القوي لها وهو عامل اطمئنان للمستثمر^(٤٧).

ولا بد من التذكير بأن توجهات الاستثمار النفطي منذ نشأة الصناعة النفطية ولغاية ٢٠٠٣ اختلفت أساليبها وأشكالها باختلاف حجم التحول في ملكية وسائلها الإنتاجية بين الدولة والشركات الخاصة فضلا عن مدة العقد بينهما ومساحة الأرض المستثمرة ومسؤولية أعباء التكاليف ونسبة العوائد لكل منها وبالتالي توزعت بين (الامتياز ، الاستثمار الوطني ، المشاركة ، عقود الخدمة والمقولة)^(٤٨) .

فالنوعان الأوليان يتميزان بالتطرف في حقوق الملكية والمساحة والعائد والمدة حيث تكون الغلبة للشركة في حالة (الامتياز) و تكون للدولة في حالة (الاستثمار الوطني) ونتيجة للتشابك الاقتصادي وتنامي العولمة الاقتصادية والصناعية والتطور المستمر في التكنولوجيا النفطية أصبح من غير المجدي ومن الصعب لاي دولة نفطية التعامل بالاستثمار الوطني المحلي بشكل مطلق فضلا عن الصعوبة في حصول الشركات العالمية على الامتيازات الكاملة لها بسبب عوامل الضغط الشعبية والسياسية والدستورية . وانطلاقا مما سبق وفي ظل تدهور الصناعة النفطية والمنافع المتوقع الحصول عليها من الاستثمار المخصص للنفط قررت الدولة الدخول بمفاوضات مع الشركات الأجنبية لتوقيع العقود معها بصيغ عقود المشاركة والخدمة (المقاوله) ضمن ما سمي "بجولات التراخيص" والتي قامت فيها وزارة النفط العراقية بالتعاقد مع شركات أجنبية للاستثمار في الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة ضمن ما سمته " بالعقد المعياري " الذي تلتزم فيه الشركة الاجنبية المستثمرة باعباء التطوير الفني والمالي والتشريعات والقوانين العراقية ، و منح الأفضلية للعمالة العراقية في التشغيل والحماية الأمنية وبأجور مناسبة ، وشراء المواد والمستلزمات السلعي من السوق العراقية حتى لو زادت كلفتها عن ١٠% عن مثيلاتها خارج العراق ، واستخدام المقاولين العراقيين في اعمال الاسناد والخدمات وغيرها ،التعهد بتسليم الغاز المصاحب لعملية الإنتاج الى الجانب العراقي ،وان تتحول جميع الأصول المتاحة والمستخدمة إلى الدولة بعد انتهاء مدة العقد . وترتبط نفقات الشركة التشغيلية والاستثمارية بعد البدء بالإنتاج الإضافي فوق سقف الإنتاج الحالي لكل حقل حيث يستوفي لها ما يقارب (٢) دولار لكل برميل إضافي ، وقد أعطيت مدة زمنية للعقد امدها (٢٠) عام تبدأ من تاريخ خطة التطوير وبالإمكان تخديدها بـ (٥) سنوات أخرى^(٤٩) . ويتوقع ان يكون الربح خلال العشرين سنة هذه حوالي ١٧٠٠ مليار دولار من مجموعة حقول الرميلة ، الزبير ، غرب القرنة ، وحقول ميسان ، وحقول كركوك حيث تمثل ما بين (٧٥-٨٥) % من إجمالي الإنتاج النفطي العراقي . كما نصت ه ذه العقود على استيفاء الدولة ضريبة مقدارها

(٣٥%) من صافي الارباح وكذلك قيام هذه الشركات بمنح قروض ميسرة للدولة بقيمة مليار ونصف المليار بفائدة (١%) فقط وبمدة طويلة للتسديد (٥٠) . يتضح للوهلة الاولى وجود كثير من الأعباء والالتزامات التي تقع على عاتق الشركات المستثمرة دون الدولة وهو كسب لها ولكن هناك آراء أخرى انتقدت هذا النوع من التراخيص (وبخاصة جولة التراخيص الأولى) من عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وقانونية وسياسية وإدارية ودستورية ، فالمعارضة من الناحية الدستورية جاءت في المادة (١١٢ أولاً) من الدستور التي تنص على وجوب ادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية بشكل مشترك بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، وقد تجاوزت هذه التراخيص ذلك حيث لم تستشر الحكومة المركزية الحكومات المحلية منها على سبيل المثال الحكومة المحلية في البصرة بل ان شركة نفط الجنوب فيها كانت معارضة لها بشدة . ومن الناحية القانونية فان كثير من المواد القانونية ومنها قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ اكدت على ان كل استثمار يجب ان يشرع بقانون من السلطة التشريعية وه ذا لم يحصل أيضا قبل وبعد التعاقد، فضلا عن أن تحديد نسبة استيفاء الضريبة بمقدار (٣٥%) يناقض القانون الضريبي الحالي والذي حدد نسبة الضريبة بـ (١٥%)^(٥١) . أما اقتصاديا فان هذه التراخيص تؤكد على ان السنوات الثلاثة الأولى من الاستثمار سينصب على إيقاف تدهور الإنتاج كما ونوعا فقط وليس على زيادته ثم بعد ذلك يتم رفع سقف الإنتاج وبنسبة (١٠%) من الإنتاج الحالي للحقل (خط الشروع فيه) وفيها تقوم الشركة الأجنبية باستيفاء تكاليفها ونفقاتها الكثيرة من نصف الإنتاج الإضافي وبالتالي ستكون المدة طويلة للبدء بزيادة الإنتاج عن مستواه الحالي وبصيغة تصبح كأنه عقد مشاركة وليس عقد خدمة ، كما أن خط المشروع الاولي للإنتاج سينخفض تدريجيا سنة بعد اخرى وبنسبة (٥%) لكل سنة وبالتالي سينخفض خط المشروع الاولي بنسبة (١٥%) بعد (٣) سنوات وهذه النسبة تعتبر كسباً مجانياً لها في الحصول على ارباها للبراميل الاضافية بمستوى اقل من خط المشروع الإنتاجي الأول دون جهد ويتوقع بعد ذلك أن تكون شراكة الحكومة في الاصول بنسبة ٢٥%

فقط ، وبالنتيجة يرى البعض أن عقود الخدمة هذه لا تختلف كثيرا عن عقود المشاركة بدليل ان مدة العقد وحجم المخزون النفطي الكبير داخل الحقل والسيطرة على الاحتياطي والمكامن النفطية غير المكتشفة ضمن الرقعة الجغرافية للحقل مع تحميل الدولة تكاليف الاستكشاف فيها . من جانب اخر فان اسماء الشركات التي قدمت عروضها هي شركات عالمية كبرى معروفة بتفضيلها لعقود المشاركة على عقود الخدمة حيث يمكن لشركات متوسطة الحجم او صغيرة ان تقوم بها كما ان عقود الخدمة لا تخدم الشركات الكبيرة لانها لاتعظم مركزها المالي ولا تسمح لها باضافة الاحتياطي والمكامن كاصول خاصة لها وبالتالي عدم تحسين قيمة اسهمها في الأسواق المالية والمضاربات وبالتالي ما حصل من وجود هذا النوع من الشركات يثير الشكوك والريبة . وتؤكد بعض الآراء بقدرة الصناعة الوطنية على تطوير الستة حقول في الجنوب التي ذكرناها سابقا وزيادة إنتاجها بمعدل مليون ونصف المليون برميل يوميا بعد (٣) سنوات من نهاية ٢٠٠٩ ، وهم يعتقدون أن التكاليف الاستثمارية والتشغيلية كبيرة جدا في هذه التراخيص وبالتالي ستكون حصة صافي الارباح للحكومة ضعيفة في حين ان الكلف في ادارتهم المحلية لم تتجاوز دولار لكل برميل . وهناك رأي ذهب الى أن عقود التراخيص هذه سوف تستنزف وتهدر الثروة النفطية الوطنية لأنها تشمل استغلال حوالي (٥٨) مليار احتياطي وهي أكثر من (٥٠%) من المكامن والاحتياطيات المؤكدة البالغة (١١٢-١١٥) مليار برميل ، كما أن طرحها جميعا دفعة واحدة للاستثمار سيضعف التنافس عليها لتقديم افضل العطاءات لإحتمال حصول تواطؤ غير رسمي في توزيع الادوار بين هذه الشركات . أما فيما يخص المشكلة الإدارية فانه يتوقع أن يكون لكل حقل نفطي شركة مشتركة مع الأجنبية إضافة الى شركة نفط الجنوب والشركات الساندة لها كالحفر والمشاريع وغيرها وقد يؤدي تعدد هذه الشركات الى إرباك في العمل وتفتيت لهيكل الشركة الوطنية وجعلها مجرد شركات قابضة ذات إدارة هامشية لكون الأجنبية هي المساهم الأكبر في الإدارة والتشغيل ، والمفارقة أن هذا الأمر ينافي فلسفة الاستثمار الحديثة في العمل نحو الاندماج لتحقيق الاستخدام الأمثل

للموارد . وسياسيا يعتقد أن تعدد الشركات الاجنبية قد يؤثر على استقلالية الدولة في رسم سياستها السياسية والاقتصادية النفطية واتخاذ القرارات بشأنها وحققها في المناورة فيها (٥٢) .

يرى الباحث انه بالرغم من هذه الانتقادات وغيرها وبالرغم من ضرورة الاعتماد على شركاتنا المحلية كاولوية سياسية واقتصادية واجتماعية الا اننا ندعو الى ضرورة المضي في عقود التراخيص هذه بالاعتماد على غطاء قانوني مناسب لها وتجاوز تعطيل قانون النفط والغاز بسبب الصراعات السياسية والحزبية والذي ربما سيبقى معطلا لاجل غير مسمى فضلا عن التحفظات والاختلافات الكثيرة التي تحيط بمواد الدستور والتي تحتاج الى تعديلات وهي ايضا معطلة لاجل غير مسمى ونحن نؤيد البعض بإمكانية اعتماد قانون الشركات لسنة ١٩٩٧ وقانون رقم (١٥) الذي اعطى الحق للشركات المحلية بمشاركة الاجنبية وبالامكان معالجة اشكالية نسبة الضريبة باصدار تشريع جديد لها .

أن اللجوء لهذه التراخيص الاستثمارية هو كالدواء المر الذي لامناس من تناوله لمعالجة كثير من الأمراض والمشاكل والتردي في الصناعة النفطية وخاصة الاستخراجية منها والتي تعاني من هدر كبير وتكاليف واندثار عالية في أصولها ولذلك لا نؤمن بفرضية إمكانية الشركات المحلية على الإنتاج العالي والتكاليف المنخفضة التي ذكرت للبرميل الواحد وضمن معايير الجودة العالمية . من جانب آخر فلن الحاجات الكبيرة للبلاد بمختلف المجالات ومنها إصلاح البنية التحتية والتي تتطلب لأعمارها ما يقارب (٤٠٠) مليار دولار بواقع (٢٠) مليار لكل محافظة حسب دراسة لوزارة المالية صرح بها وزير المالية في الأعلام الحكومي لأكثر من مرة ،فضلا عن خضوع الإنتاج النفطي لتقلبات السوق النفطية في اسعاره تجبرنا على ضرورة التشجيع بتعويض انخفاض الاسعار المتوقع بزيادة كبيرة للانتاج تصل الى (٦) مليون وهذا الأمر يؤيد الحاجة الى عقود التراخيص هذه لاختصار الوقت ، والتي بالرغم من الانتقادات الموجهة لها فلم تقبل الوزارة إلا عروض لشركتين فقط

صينية وبريطانية وهو مؤشر ودليل على صعوبة الشروط التي وضعتها على الشركات المستثمرة وأنها قد قدمت أفضل ما لديها.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات :

بناء على ما تقدم وما تم استعراضه في المباحث فانه من الممكن تأطير أهم الاستنتاجات على النحو التالي :

١ تعاني الصناعة النفطية من واقع متدهور بكافة فروعها وبكافة الجوانب سواء على مستوى بنيتها التحتية او مستوى ادائها الصناعي والانتاجي والفني ويعود ذلك الى تراكم التداعيات والمشاكل الكثيرة الفنية و الإدارية والتنظيمية والتسويقية والتمويلية ومنذ عام ١٩٨٠ وبالتالي فان هذا الواقع واسبابه وتداعياته المذكورة يفرض على الدولة الحاجة الى اللجوء نحو الاستثمار المخصص خص مع اختيار الصيغة او الشكل الاستثماري المناسب لكل فرع او مفصل من مفاصل القطاع النفطي والتأكيد بان الخصخصة هي ليست الهدف النهائي وانما هي الوسيلة التنموية الحاضرة بقوة والبديل الناجح لها .

٢ أن القطاع النفطي ضعيف الحساسية لمحددات الاستثمار المعروفة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب انخفاض درجة المخاطرة فيه وارتفاع أرباحه المضمونة إلا أنه أكثر حساسية نسبياً بعامل الاستقرار الأمني والسياسي حيث عجزت الكثير من الدول على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لها بالرغم من تشريع وتقديم الكثير من الحوافز بسبب فقدان عامل الاستقرار هذا . ومن جانب آخر فان تفوق الخصائص والميزات المكتسبة للنفط العراقي في إنتاجه قياساً بالدول النفطية الأخرى يعطي الدولة قوة ودعم في تخفيض سقف المطالب والشروط في التفاوض حول عقود التراخيص الاستثمارية مع إمكانية رفع سقف مطالب الدولة بشكل عقلائي ومتوازن كي لا تخسر مزايا الاستثمار الأجنبي ومنافع الخصخصة التي ذكرت في البحث .

٣ يعتمد مدى الاستفادة من الخصخصة النفطية ومقدار تحقيقها للمنافع والعوائد الحقيقية لها والمذكورة سابقا على العامل الزمني الضروري جدا لنجاحها وجني ثمارها فعملية التطوير تحتاج لفترة ليست بالقصيرة بحيث لا تقل عن (٣) سنوات ، كما تعتمد حجم الاستفادة على مدى انفتاح الصناعة النفطية واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة وعلى مؤشرات تسويق منتجاتها محليا ودوليا فضلا عن ضرورة تحقيق التناغم الزمني والانسجام بين عملية بناء البنية التحتية مع عمليات التحول نحو الخصخصة لان ذلك سيحقق وفورات خارجية مهمة والاهم من ذلك ألا تكون عملية التحولات والإصلاحات شكلية وإنما يجب الحصول على تغييرات جذرية في القيادة والإدارة والتشريعات والتنظيم مبنية على أسس ومعايير الجدوى الاقتصادية .

٤ بالإمكان إعطاء الأولوية للخصخصة المحلية والمستثمر المحلي وخاصة في المشاريع النفطية الصغيرة او المتوسطة في حالة استيفائه لشروط ومعايير الإنتاج الكمية والنوعية والبيئية المطلوبة و تساوي قدرات الشركات المحلية مع الأجنبية في مدة البرنامج الزمني للتطوير وبالتالي سنتخلص من محاذير الخصخصة الأجنبية ، إلا أن واقع الأمر الحالي يشير الى وجود فجوة تكنولوجية وإدارية ومالية وتنظيمية كبيرة بين الشركات الأجنبية من جهة والشركات الحكومية فضلا عن المستثمر الخاص المحلي .

٥ ضيق السوق المالية العراقية وتخلفها يخلق صعوبة في إتباع أسلوب الخصخصة بالاكنتهب العام ، او حتى أسلوب الاكنتهب الخاص لوحده بسبب ضعف قدرات العاملين في توفير رأس المال المطلوب في الصناعات الكبيرة التحويلية النفطية او الفروع والنشاطات التصديرية .

ثانياً : التوصيات:

١ لأجل تطوير القطاع النفطي وتأهيله وتجاوز مشاكله واسباب تدهوره علينا الإقرار بضرورة قيام الحكومة بوضع استراتيجية وسياسات واجراءات عامة ترافق عملية التحول نحو الخصخصة في الصناعة النفطية وكما يلي :

أ- التنسيق والتناغم بين السياستين المالية والنقدية ترافقها حزمة من الاصلاحات الإدارية والقانونية بما يساهم في تنشيط وتنمية مجموعات القطاع الخاص .

وتستطيع ادوات السياستين لا سيما ادوات السياسة المالية من معالجة المشاكل المتوقعة من الخصخصة بشكل عام والنفطية بشكل خاص والتي من اهمها مشكلتي التضخم (الارتفاع المستمر في الأسعار) والبطالة وذلك من خلال مجموع ة من الإجراءات المتعددة والتي منها الاستمرار بالدعم الحكومي للمنتجات النفطية ضمن أسعار اجتماعية تقيد بمدة محددة وبنسبة معينة من الدعم والاعانات بحيث يكون اكبر او على الاقل مساوية لحجم الوفورات المالية والعبئ المالي المتحقق للدولة من الخصخصة على ان تحول نسبة من هذه الوفورات لدعم الشبكة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لرفع المستوى المعاشي . ومن الممكن ايضا وضع مجموعة من الخيارات للعمالة الفائضة لمعالجة مشكلة تسريحهم من العمل منها صرف مكافآت مجزية لهم مع منح قروض ميسرة لهم للقيام بمشاريع خاصة و تقديم المساعدة الفنية والإدارية لإقامتها او الإحالة المبكرة على التقاعد مع مكافأة نهاية الخدمة ، او منحهم إجازات مفتوحة وإدخالهم في دورات تدريبية تطور قابلياتهم ومهاراتهم لتوفير فرصة سانحة لإعادتهم عند حدوث التوسعات الاستثمارية المستقبلية للمشاريع وفي كل الاحوال يجب ان تكون جميع هذه النفقات اقل من حجم الوفورات المالية المتحققة من الخصخصة او على الأقل مساوية لها وضمن فترة محددة لانه حتى المساواة ستضمن لنا الحصول على مزايا الخصخصة الاخرى وخاصة اذا كانت اجنبية مثل التكنولوجيا والخبرة والإدارة الجيدة وتحسين مهارات الكوادر المحلية فضلا عن تحقق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وغيرها .

ب- تقرير مبادئ استثمار وإدارة ملكية الاحتياطيات النفطية المؤكدة وغير المؤكدة بتشريع جديد ضمن إطار التعديلات الدستورية المنصوصة في الدستور الجديد يتضمن حصرها بيد السلطة المركزية بحيث تكون صاحبة القرار النهائي في حالة حدوث اي نزاع بينها وبين صلاحيات الاقاليم او المحافظات .

٢- أن اتخاذ القرار النهائي والفاصل بين الخصخصة او عدمها (البقاء على الإدارة الحكومية)، او عند الرغبة في اختيار احد أشكال الخصخصة في الاستثمار النفطي فإنه ينبغي اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية وفقا لمعايير الكفاءة والفاعلية الاقتصادية وضمن برنامج زمني محدد وهو نفس الأساس الممكن اعتماده على عملية المفاضلة بين الخصخصة الأجنبية والمحلية و المؤشرات تشير الى ضرورة الاعتماد حاليا على المستثمر الأجنبي ولاسيما في الصناعة الاستخراجية بشرط أن تكون سياسات وقرارات الإنتاج والتجهيز والتسويق والتدريب والعقود الثانوية والساندة تتماشى مع مصلحة الدولة العليا وبنفس الوقت تحقق الانسجام والتوازن بين المنافع الخاصة بالمستثمر الأجنبي مع المنافع العامة للدولة او التكاليف الاجتماعية الناتجة عنها ومن اجل تحقيق هذا التوازن والانسجام بينهما علينا القيام بما يلي :

أ- إلزام المستثمر الأجنبي بحصص العراق التصديرية المثبتة في الاوبك منعا من انخفاض أسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية .

ب - حصر العقود والتراخيص الاستثمارية في الحقول المنتجة والمكتشفة غير المطورة وترك الاحتياطيات المؤكدة وغير المؤكدة للأجيال القادمة وبما يتوافق مع اهداف التنمية المستدامة ويحافظ على الثروات الطبيعية من التعسف والاستغلال والهدر .

ج- ليس من الضروري المبالغة في تقديم الحوافز الكثيرة والتنازلات العديدة والقبول بجميع شروط المستثمر الأجنبي طالما أن للنفط العراقي ميزات وأفضلية مقارنة بالدول النفطية الأخرى وعلى هذا الأساس يرى الباحث على انه ورغم

أهمية جولات التراخيص التي تبنتها وزارة النفط حالياً لتطوير الحقول النفطية المنتجة إلا أننا نعتقد بضرورة إعادة النظر فيها مستقبلاً بشروط أفضل تضمن لنا الدخول بعقود خدمة وليس عقود مشابهة لعقود الشراكة وان لم تسمى بذلك على أن تتحمل الدولة مسؤولية تقديم قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات توضح فيها التكاليف الإجمالية المتوقعة وحجم السوق وقيمة الأصول المتاحة وهيكل القوى العاملة والأرباح المتوقعة .

٣- الشكل المناسب للخصخصة في الصناعة التحويلية النفطية (البتروكيماويات والتكرير) هي صيغة الاكتتاب الخاص أي التحول إلى شركة مساهمة توزع فيها النسبة الأكبر للحكومة ثم الأقل لشريك اجنبي استراتيجي ذو خبرة في هذا المجال وتمنح بين (٥-٩)% من الأسهم فقط للإدارة والعاملين في الشركة والسبب في اختيار هذه الصيغة من الخصخصة هو عدم صلاحية البدائل الأخرى للخصخصة لهذه الصناعات ، فالخصخصة بالإدارة مثلاً غير قادرة على ان توفر راس المال المطلوب لاعادتها وتاهيلها لان النفقات المالية التشغيلية والاستثمار ستظل باقية عبئاً على الدولة ، كما أن الاكتتاب العام سيواجه مشكلة ضيق السوق المالية العراقية وتخلفها .

٤- في حالة تقرير شكل الخصخصة في مفاصل (النشاطات الخدمية والتوزيعية) للمنتجات النفطية فانه من المناسب تحويلها إلى شركات قابضة لخلق المنافسة فيما بينها لضمان الكفاءة واستقرار الاسعار بشرط ان تعمل وفق مؤشرات آلية السوق وتبقى ملكيتها للدولة. وهذه الأنشطة تصلح لها أيضاً الخصخصة بالتأجير حيث تبقى مسؤولية الدولة في نطاق الملكية وتتحمل النفقات الرأسمالية فقط وتبقى النفقات التشغيلية من نصيب المستثمر الخاص ، ومن الممكن إتباع أساليب العمل بشروط ومعايير الربحية التجارية مع الإبقاء على نفس الكادر الحكومي بشرط التقييم الدوري والحقيقي لأداء هذه الأنشطة ، أما المشاريع المستقبلية الجديدة فيطبق عليها نظام Bot و Boot الاستثمارين .

٥- يتفق الباحث مع كثير من الآراء على الامتناع عن خصخصة (شبكة النقل بالانابيب والموانئ التحويلية) على الاقل خلال الامد المتوسط (٣-٥) سنوات لما لهذه الأنشطة من مبررات امنية وسياسية وسيادية تمنعها من الخصخصة خاصة وان إمكانات الدولة اللوجستية والسياسية هي الوحيدة التي تمكنها من القدرة على تغيير منافذ التوزيع والتصدير اذا تطلب الامر ذلك لاسباب المذكورة اعلاه. ويتفق الباحث مع هذا الرأي تماما الا انه من الممكن بعد تجاوز الامد المذكور والحصول على السيادة والاستقرار اتباع اسلوب الخصخصة بالإدارة لها لفترة محددة لتطويرها إداريا وتنظيميا.

الهوامش :

١ راجع : د. مختار خطاب، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، أكتوبر ٢٠٠٣. ص ١٢ والموقع www.almasrefmagazin.com

٢ راجع :

د. احمد صقر عاشور، التحول الى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٤.

د. إبراهيم خليل العلق و اخرون، خصخصة الاقتصاد العراقي، الواقع الاشكالية والمستقبل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ١٠٦.

٣- د. محمود عبدالفضيل، العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص ١٠٢-١٠٣.

٤- محمود عبدالفضيل، نفس المصدر السابق، ص ١٠٣

٥- تغريد قاسم محمد، واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧-

٢٠٠٠) ومستقبلها في ظل استراتيجيات التنمية الوطنية، رسالة ماجستير مقدمة الى

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩. ص ٩.

٦- تغريد قاسم محمد، نفس المصدر السابق، ص ٩-١٤

٧- تغريد قاسم محمد، نفس المصدر السابق، ص ١٦-١٧

- ٨- راجع :
- ٨- د. عبدالحفيظ عبدالرحيم ، أهمية الخصخصة وآفاق التحول الى القطاع الخاص لتصحيح الوضع الاقتصادي في السعودية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (١٢١) ، الكويت ، ١٩٨٦. ص ١١٧-١٢٦
- ٩- د. جواد كاظم لفته، دراسة في موضوعات منهجية لإدارة مؤسسة الملكية في اقتصاد العراق الجديد ، المركز العراقي للدراسات والمعلومات الاستثمارية، البصرة ، ٢٠٠٦ . ص ١٢
- ٩- مركز المشروعات الدولية ، خصخصة الشركات المملوكة للدولة ، ٢٠٠٩، ص ١٠-١٢ .
- ١٠- د. يوسف علي عبد ، الاتجاهات العالمية الاقليمية للعولمة ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٧ .
- ١١- راجع :
- ١٢- د. منير إبراهيم هندي ، اساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة خلاصة الخبرات العالمية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٥ ، ص ٣-٤ .
- ١٣- د. عاطف لافي مرزوك ، إشكاليات التحول في العراق : مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ، المؤتمر العلمي الثالث (١٤-١٥) في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، آذار ٢٠٠٧ ، ص ١٧٧ .
- ١٢- د. جون سوليفان والكسندر شكولنكوف ، مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ص ٦-٧ .
- ١٣- د. بول هولدين ، الاصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتعزيز قيمة القطاع الخاص ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠-١١ .
- ١٤- راجع :
- ١٤- د. عاطف لافي ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ .

- د. خليل الشماع ، برنامج التخصصة (ج ١) الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،معهد التدريب المالي والمصرفي في عمان بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية العراقي ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠-٣١ .
- ١٥- د. إبراهيم خليل العلق واخرون ،مصدر سابق ،ص٩٩ .
- ١٦- د.يوسف علي عبد ،مصدر سابق ،ص١٥٨ .
- ١٧- مركز المشروعات الدولية ،مصدر سابق ،ص٩ .
- ١٨- د.محمد أزهر السماك ، اقتصاد النفط والسياسة النفطية ،اسس وتطبيقات جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص٢١٧-٢٤٢ .
- ١٩- يحيى حمود حسن ، خصخصة القطاع النفطي في العراق ،مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (١٤) ، مركز دراسات الخليج في البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص٩٢ .
- ٢٠- الخيرو النفطي شمخي حويط فرج ،الاستثمارات الاجنبية في قطاع النفط العراقي ، مجلة الحوار ،العدد (١) ، نقابة الصحفيين العراقيين ،بغداد ،٢٠٠٩ ،ص٥٠-٥٤ .
- ٢١- د. كريم عبدالحسن ، محمد احمد خضير ،صناعة النفط في جنوب العراق التحديات وافاق النهوض ، مجلة ص والقران ذي الذكر ،العدد (٤) ،السنة (٢) ،مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٨ .
- ٢٢- د. كريم عبدالحسن ، محمد احمد خضير ،نفس المصدر السابق ، ص١٢٧-١٢٩ .
- ٢٣- د. زهير الحسني ،دراسة في مشروع النفط والغاز ،مجلة دراسات اقتصادية العدد(٢٠) ، السنة (٧) بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٨-٩ .
- ٢٤- د. عمرو هاشم ، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية ،مجلة دراسات اقتصادية ،العدد (٢٠) ،السنة (٧) بيت الحكمة -بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٨ .
- ٢٥- د. زهير الحسيني ،مصدر سابق ،ص١٦ .
- ٢٦- للهزید راجع نتائج رسالتي الماجستي:

- بـان ياسين مكي ، تحديد لئفاءة استخدام الاصول الثابئة المنتجة في الشركة العامة للصناعات البتروكيماءوية في العراق للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠) رسالة ماجس نيتو مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ .
- سهاد احمد رشيد : واقع صناعة تصفية النفط في العراق وافاقها المستقبلية ، دراسة خاصة عن شركة مصافي الجنوب ، رسالة ماجس نيتو مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ .
- ٢٧- د.كريم عبدالحسن ، محمد احمد خضير ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ .
- ٢٨- د. كمال البصري ، إصلاح أسعار المشتقات النفطية ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي ، ١٠ كانون الأول ٢٠٠٥ . ٢٩- د. زهير الحسن ي ، مصدر سابق ، ص ١٧ .
- ٣٠- د. كريم عبدالحسن ، محمد احمد خضير ، مصدر سابق ، ص ١٣٢-١٣٥ .
- ٣١- د. كريم عبدالحسن ، محمد احمد خضير ، نفس المصدر السابق ، ص ١٣٨ .
- ٣٢- د. عبدالجبار الحلفي ، الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي محاولة للتغيير ، المؤتمر العلمي الثالث في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، ٣ اذار ٢٠٠٧ ، ص ٣-٤ .
- ٣٣- يحيى حمود حسن ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .
- ٣٤- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الاسكوا (٢٠٠٦/٢٠٠٧) ، الاسكوا ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٩ .
- * راجع منشورات الموازنات الفدرالية العراقية بعد ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٨ .
- ٣٥- د.عبدالحسن محمد العنبيكي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات ، سلسلة (٢٨) ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٦-٢٠٩ .
- ٣٦- د. احمد حسين الهيتي ، اقتصاديات النفط ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣-٢٤ .
- ٣٧- د. زهير الحسري ، مصدر سابق ، ص ٨-٩ .

- ٣٨- د. إبراهيم خليل العلق واخرون ، مصدر سابق ،ص١٠٧ .
- ٣٩-الخبير النفطي شمخي حويط فرج ،مصدر سابق ،ص٤٥-٤٦
- ٤٠- د. محمود عبدالفضيل ،العرب والتجربة الاسيوية :الدروس المستفادة ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،تشرين الثاني ٢٠٠٠ ،ص٢٩٧-٣٠٢ .
- ٤١- د.نبيل جعفر عبدالرضا ،الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ،مؤسسة وارث الثقافية - قسم الدراسات والبحوث ، ٢٠٠٨ ، ص٤١ .
- ٤٢-منير إبراهيم هندي ،مصدر سابق ،ص٢٠-٧٩ .
- ٤٣-علي توفيق وآخرون ، جهود ومعوقات التخصص في الدول العربية ،سلسلة بحوث ودراسات صندوق النقد الدولي ، معهد الدراسات الاقتصادية ،ابو ظبي ، ١٩٩٥ ، ص٨٨ .
- ٤٤- انظر:
- د. نبيل جعفر عبدالرضا ،مستقبل الصناعة النفطية في العراق ، مقالة في جريدة المنارة ،العدد ١٠٧ ، البصرة (٨-١٠) اب ٢٠٠٤ ،ص٨ .
- يحيى حمود حسن ،مصدر سابق ،ص ١٠٣ .
- ٤٥- د.ميثم لعبي اسماعيل ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ فراءة في الدستور والموازنة العامة ، مجلة دراسات اقتصادية ،العدد (٢٠) ،السنة (٣) ، دار الحكمة في بغداد ٢٠٠٣ ،ص٣٠ .
- ٤٦-انظر:
- د. نبيل جعفر عبدالرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ،مصدر سابق ، ص٣٨ و١١١ .
- د. عبدالجبار الحلفي ، الاقتصاد العراقي (النفط ، الاختلال الهيكلي ، البطالة) ، مركز العراق للدراسات ،السلسلة رقم (٣٠) ،٢٠٠٨ ، ص١٢-١٨ و ص ١١٢-١١٣ .
- ٤٧- د. عاطف لافي مرزوك ،مصدر سابق ،ص٢٥ .

خصخصة القطاع النفطي في العراق الدوافع والمخاطر

٤٨- د. زهير الحسن ، مصدر سابق ، ص ١١-١٣ . و راجع محمد زهير السماك ، مصدر سابق ، للاطلاع على التعاريف الخاصة باشكال الاستثمار النفطي ، ص ٢٣٥-٢٤٠ .

٤٩- شمخي حويط فرج ، مصدر سابق ، ص ٥٣-٥٤ .

٥٠- راجع المواقع : www.iraq.frbb.net -

www.alfadhela.com -

٥١- راجع الموقع : www.burathanews.com

٥٢- راجع الموقع :- www.jabha-wqs.com

- www.iraqporliament.com